

"تراجيديا اقتصادية" تجسدت أمام اللبنانيين قبل 10 سنوات لبنان واليونان .. هل من مقارنة؟

تزايدت في الفترة الاخيرة التحذيرات والمقارنات بين لبنان واليونان، وتحديدًا حول احتمال ذهاب اللبنانيين الى الحال الذي وصل اليه اليونانيون قبلهم بنحو عشر سنوات، عندما وصلوا الى شفير الافلاس، واغرق الاتحاد الاوروبي معهم. لكن السؤال الاكثر اهمية هو : هل تجوز المقارنة بين طبيعة ازمة البلدين ووجه الشبه والاختلاف بينهما؟



تظاهرة في اليونان.

في 10 نيسان 2019، قال رئيس الحكومة سعد الحريري "اعمل مع معظم الاطراف السياسيين من اجل ان يكون هناك اجماع كامل على الموازنة، لان خوفاً ان يحصل هنا كما حصل في اليونان، وهذا ما لا يجب ان يحصل، فلا يخف احد لاننا سنقوم باجراءات تنقذ البلد من اي مشكل اقتصادي"، مشيراً الى ضرورة اتخاذ اجراءات "قاسية قليلاً، نتحملها سنة او سنتين ثم تعود الامور كما كانت".

بعدها بايام، قال وزير الخارجية جبران باسيل "هناك من يجب ان ينبه الناس اليوم الى ان التخفيض الموقت اذا لم يحصل فلن يبقى معاش للاحد".

اثارت هذه التصريحات الكثير من الجدل والنقاش، والمخاوف ايضاً. استذكر اللبنانيون "التراجيديا اليونانية" التي تجسدت امامهم على مدى سنوات، وحفرت في ذاكرتهم وهم يتابعون مشاهد اليونانيين وهم يصطفون في طوابير طويلة امام البنوك التي اغلقت ابوابها في وجوههم، للحد من عمليات السحب

4- انسحاب الاستثمارات الاوروبية من اليونان.
5- اكثر من ثلثي الديون كانت خارجية وليست داخلية، واثّر ارتفاع الفائدة المخيف الذي لم يستطع المصرف المركزي السيطرة عليه لان الديون خارجية في معظمها، فيما انهكت شروط البنك الدولي كل التقديرات الاجتماعية.

استغنى اليونانيون عام 2018 عن المساعدات الخارجية



يونانيون امام البنوك.

باليورو من حساباتهم المصرفية. كان ذلك مجرد جزء ضئيل من مشهد الازمة التي عصفت باكثر من عشرة ملايين يوناني، عندما وجدت دولتهم نفسها امام عجز عن سداد ديونها وتساعد الدين العام، وعدم قدرتها على دفع رواتب الموظفين في القطاع العام، ما جعلها على شفير الافلاس، واجبر الاتحاد الاوروبي على التحرك العاجل لانتشالها عبر حزمة من المساعدات الضخمة، واجبرها في المقابل على تطبيق اجراءات تقشفية قاسية، خصوصاً عبر زيادة الضرائب، وخفض رواتب القطاع العام، وتقليص المكافآت والمنح للموظفين الحكوميين.

بحسب الكاتب والباحث الاقتصادي زياد ناصرالدين، فان من بين الحلول التي طلب من اليونانيين تطبيقها: اقالة اكثر من مئة الف موظف في القطاع العام، تخفيض الرواتب الاساسية والتقاعدية، زيادة الضرائب على المواطنين، الاعتماد على الاندماج بين المؤسسات الحكومية.

في مقابل ذلك، قدمت الى اليونان سلسلة من حزم الانقاذ بعشرات مليارات اليوروهات، منذ ايار 2010 وصولاً الى حزمة آب 2015، تتضمن ايضاً مجموعة من حزم التقشف القاسية. كان على اليونانيين ان ينتظروا حتى آب 2018، ليبلغوا مرحلة الاستغناء عن المساعدات الاجنبية للمرة الاولى منذ العام 2010.

لكن كيف بدأت الازمة اليونانية؟

انفجرت الازمة الاقتصادية العالمية في العام 2008، وتسببت مثلاً في افلاس 20 بنكا كبيراً في الولايات المتحدة وانهار مالي واسع وصلت تداعياته الى دول شرق اسيا والخليج واوروبا، وكانت اليونان من بين اشد المتضررين خصوصاً في ظل ارتفاع سعر برميل النفط جراء الحصار على ايران وقتها ووصوله الى مستوى قياسي بلغ 140 دولاراً للبرميل.

يقول ناصرالدين ان ارباح المصانع اليونانية تضررت بهذا الارتفاع الكبير في اسعار الوقود، والذي ادى ايضاً الى ارتفاع اسعار المواد الاولية، والى كساد وكسل اقتصادي داخلي. كما تزامن ذلك مع تراجع القطاع السياحي في اليونان بفعل تأثيرات توحيد العملة

الاوروبية (اليورو) وتخلص اليونانيين من عملتهم التقليدية (الدراخما)، اذ اثر اليورو بشكل كبير على الكلفة السياحية التي كانت تتميز فيها اليونان في زمن الدراخما، وتتيح لها استقطاب ملايين السياح من حول العالم ما كان يدعم الناتج المحلي بقوة.

ظهر العديد من نتائج الازمة الاقتصادية العالمية على اليونان، ومنها بحسب ناصرالدين:

1- التأثير على القطاع الخاص، اذ صارت غالبية الشركات تبدي تخوفاً من العمل في السوق اليونانية.

2- ارتفاع الاسعار بشكل كبير.

3- عدم القدرة على صرف رواتب الموظفين والعاملين في القطاعات التي تتبع الحكومة.

كل هذه المؤشرات والدلائل، تراقق معها حجم الدين العام الذي وصل الى 339 مليار دولار، وعجز الموازنة الذي وصل الى 15.6 في المئة، ومعدل تضخم بلغ 1.3 في المئة، ومعدل نمو سلبي بلغ 3.3 في المئة، ونسبة بطالة مرتفعة طالت 46.6 في المئة من القوى الشبابية المنتجة، ونسبة دين عام من الناتج المحلي تخطت الـ200 في المئة.

ينقل عن الخبير الاممي بابلو بوهوسلافسكي قوله في العام 2015، ان ازمة اليونان ادت الى حرمان حوالي 2.5 مليون شخص من التأمين الصحي، وان حقوق العمل والضمان الاجتماعي هي في حالة من الفوضى، وبطالة الشباب وصلت الى 47.9 في المئة، ولا

يقول ناصر الدين، الكاتب والباحث الاقتصادي، ان الوضع اللبناني مختلف بالارقام، ولديه القدرة على الحلول، لكن الموانع السياسية تعرقل هذه الحلول الانقاذية المتاحة. وتشير الارقام اللبنانية الى ما يلي:

- 1- حجم الدين العام 90.6 مليار دولار.
- 2- عجز الموازنة 11 في المئة.
- 3- معدل النمو 1 في المئة.
- 4- نسبة البطالة 35 في المئة.
- 5- نسبة حجم الدين من الناتج المحلي وصلت الى 154 في المئة.

في مقابل هذه الارقام المحبطة، يشير ناصر الدين الى ان لبنان يمتلك فرصة انقاذية بشكل مباشر في مصادر الطاقة (النفط والغاز). يذكر ايضا بان لبنان كان من بين اقل الدول تضررا بالازمة العالمية التي تسببت فيها وول ستريت قبل عشرة اعوام، اذ تدفقت الایداعات النقدية على البنوك اللبنانية هربا من بعض مناطق الازمات.



كاريكاتور بري في الحال.

والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، وضعت فعليا ايديها على الدولة وقراراتها. بعدما غرقت في الديون وعجزت عن السداد. يقول "مركز أوروبا - العالم الثالث" في تقرير له ان سوء النية تجلى في جعل اليونان دولة تابعة ماليا وفرضوا تدابير تمس الحقوق الاساسية للشعب اليوناني، وان الهدف النهائي لها لم يكن تخفيف الاعباء على المواطنين، وانما تحويل الدين الخاص الى ديون عامة، وانقاذ المصارف الخاصة الكبرى. وعلى الرغم من الاجراءات القاسية التي فرضت على اليونانيين، فان البلاد ما زالت حتى الان مستمرة بشق الانفس، وما زالت حزم المساعدات الأوروبية تقدم اليها حتى الان في انتظار استكمال خروجها من الهوة التي سقطت فيها. في بداية ايار الماضي، جدد الحريري الاشارة الى النموذج اليوناني، عندما قال "نحن لم نفلس، وبعيدون عن الافلاس، انما نحن رأينا ما حصل في اليونان وما يحصل في فنزويلا وفي ايسلندا، فقررنا القيام بعملية استباقية لمنع انهيار البلد اقتصاديا". فماذا عن لبنان مقارنة بالازمة اليونانية؟

من منطقة اليورو، بما سيكون له تداعيات اقتصادية كبرى، وخسارة الدائنين الكبار، من فيهم المانيا، للاموال التي قدموها الى اليونان في حال اعلنت افلاسها وخرجت من اليورو. في 20 اب 2018، اعلن عن نجاح اليونان في انجاز البرنامج الثالث من المساعدات المالية الخارجية العامة، وخروجها من تحت الادارة الخارجية للمقرضين والدائنين الاجانب التي كانت خاضعة لها منذ العام 2010. وجاء في بيان عن صندوق الاستقرار في منطقة اليورو "اكملت اليونان رسميا برنامجها للمساعدة المالية الشاملة لمدة ثلاث سنوات، المقدم من صندوق ESM، وانجزت بذلك خروجها الناجح من البرنامج"، مشيرا الى ان اليونان لم تعد تحتاج الى اطلاق برامج انقاذ اضافية جديدة، وانها اصبحت قادرة على الوقوف على قدميها للمرة الاولى منذ اوائل العام 2010. بالاجمال، قدم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي اكثر من 250 مليار يورو منذ العام 2010.

وقدرت في العام 2017 بنحو 20%. بطبيعة الحال، كان السخط والاحتجاجات تعم شوارع اليونان. وعندما لم تفلح حزمة المساعدات المالية الاولى التي قدمت الى اثينا بقيمة 28 مليار دولار، في اخراج اليونان من ازمته، عرض الدائنون حزمة ثانية من المساعدات، لكن رئيس الحكومة اليكسيس تسييراس (من حزب سيريزا اليساري) دعا في العام 2015 الى استفتاء شعبي حول قبول المساعدات الخارجية او رفضها، وكانت النتيجة مفاجئة. فبرغم قساوة الوضع المعيشي لملايين اليونانيين، الا انهم رفضوا بنسبة 61% القبول بآية مساعدات اضافية.

لم يكن قادة الاتحاد الأوروبي مرتاحين الى تصويت اليونانيين. وخلال المفاوضات مع اثينا، طرح تسييراس خطة بديلة تقضي بالغاء 30% من ديون اليونان التي بلغت وقتها 323 مليار يورو، بالإضافة الى اعفاء اثينا لمدة 20 سنة من تسديد الديون. كان من الواضح ان اليونانيين يتسلحون بفكرة ان الأوروبيين لا يستطيعون التعايش مع احتمال خروج اليونان

ارتفع الدين العام للدولة اليونانية الى 70 مليار يورو، بالإضافة الى ارتفاع نسبة العجز والانفاق العام، خلال فترة حكم رئيس الوزراء كوستاس كرامنليس التي استمرت لخمس اعوام من العام 2004 الى العام 2009. بعد فوز الحركة الاشتراكية الهيلينية في انتخابات العام 2009، كشفت وزارة المالية ان عجز الموازنة اكبر مما كان مقدرا، اذ بلغ 12.5% من الناتج المحلي الاجمالي، ثم تفاقم العجز في العام نفسه، ليسجل رقما قياسيا وصل الى 15.5%. في العام 2010، وصلت ديون اليونان الى اكثر من 355 مليار يورو، ولم تعد اثينا قادرة على سداد فوائد ديونها. اضطرت الحكومة اليونانية عندها الى الاستعانة بصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لانتشالها من كارثتها المالية، ففرض عليها اجراءات تقشف الحقت ضررا هائلا بالطبقة المتوسطة والعمال والمزارعين. ومن العام 2011 عندما كانت نسبة البطالة 16.6%، ارتفعت في العام 2013 الى 27%.

من الازمة اليونانية

اكثر من ثلثي ديون اليونان خارجية

ديون اليونان بلغت 355 مليار يورو

ثلثا الدين العام اللبناني خارجي

يستفيد من اعانات البطالة سوى شخص واحد من كل 10 اشخاص من العاطلين عن العمل المسجلين. ما جرى فعليا، ان المؤسسات المتحكمة بالازمة، وبرزها صندوق النقد الدولي



الخبير الاقتصادي زياد ناصر الدين.